



الشبكة السورية لحقوق الإنسان تنظم فعالية برعاية عدد من دول العالم بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا

أمريكا وألمانيا وقطر وهولندا أدانوا انتهاكات النظام السوري
وأكدوا على عدم التطبيع معه

الخميس 16 آذار 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

باريس - الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

الأربعاء 15/ آذار/ 2023: تحت رعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، قطر، وهولندا، نظمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا تحت عنوان "اثنا عشر عاماً وأكثر: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا غير الآمنة" بمشاركة **إيرين باركلي**، القائم بأعمال نائب وزير الخارجية الأمريكية في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية، **إيثان جولدريتش**، نائب وزير الخارجية الأمريكية في مكتب شؤون الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية، **محمد بن عبد العزيز الخليلي**، مساعد وزير الخارجية للشؤون الإقليمية، قطر، **ستيفان شنيك**، المبعوث الخاص لسوريا، ألمانيا، **جيس جيرلاغ**، المبعوث الخاص لسوريا، هولندا. إضافةً إلى **لينيا أرفيدسون** عن لجنة التحقيق الدولية في سوريا، **سوسن أبو زين الدين**، مديرة منظمة "مدنية"، **رائد صالح**، الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، **فضل عبد الغني**، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان. أدارت الجلسة السيدة **ماريا فروستير**، المعهد الأوروبي للسلام، وتم بث الفعالية عبر كافة معرفات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر منصة زوم.

تناولت الفعالية الانتهاكات والخروقات المستمرة لحقوق الإنسان التي واجهها السوريون خلال 12 عاماً على انطلاق الحراك الشعبي وكيف يمكن للمجتمع الدولي تعزيز جهود العدالة والمساءلة لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي لا يزال يرتكبها أطراف النزاع وفي مقدمتهم النظام السوري.

افتتح السيد فضل عبد الغني الفعالية مُرحباً بتمثلي الدول والمشاركين، وذكر أنه من المهم التأكيد على دعم الحقوق الأساسية للسوريين، من أجل الاستمرار في النضال نحو الديمقراطية، وعدم فقدان الأمل في ظل طول أمد الكارثة السورية وفشل الانتقال السياسي واستمرار ارتكاب الانتهاكات من قبل جميع أطراف النزاع وفي مقدمتهم النظام السوري وروسيا.

ومن ثم نقل الكلمة إلى مديرة الجلسة ماريا فروستير، وقد رحبت السيدة فروستير بالمشاركين وأشارت إلى استمرار الانتهاكات بعد 12 عاماً من النزاع وأهمية إيجاد آليات فعالة للمحاسبة.

قالت السيدة إيرين باركلي، القائم بأعمال نائب وزير الخارجية الأمريكية في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية. "يصادف اليوم الذكرى السنوية الثانية عشرة لبدء قمع النظام العنيف للاحتجاجات السلمية في سوريا وعلى الرغم من الانتهاكات الفظيعة على مدى السنوات التي تلت ذلك، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان السوريون المطالبة بشجاعة بحقوقهم الإنسانية، لتوضيح الأمر ببساطة لقد وقفنا معكم منذ عام 2011 وسنستمر في الوقوف معكم ضد الانتهاكات التي تطال كل أسرة سورية والتي ارتكبتها النظام والتي يرقى بعضها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية." وأضافت "بعد 12 عاماً لا يزال نظام الأسد الوحشي مستمراً في الاعتقال التعسفي والقتل تحت التعذيب وقتل المعارضين والنشطاء الحقوقيين، والكوادر الطبية، كما لا يزال الإخفاء القسري مستمراً" وأشارت إلى أن "الولايات المتحدة تدعم إنشاء آلية للأمم المتحدة لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين على النحو الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، ونحن نعمل مع عدد من الشركاء لتأمين إنشاء هذه الآلية هذا الشخص المفقود في الجمعية العامة للأمم المتحدة."



كما أكدت "سنواصل دعمنا الثابت بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء لمحاسبة النظام السوري إلى جانب داعميه روسيا وإيران وأي جهة أخرى تنتهك حقوق الإنسان في سوريا، الإفلات من العقاب هو ببساطة غير مقبول" واختتمت مداخلتها بالإشادة بجهود المنظمات المدنية في التوثيق ومشاركة المعلومات والعمل المستمر.

بدأ السيد إيثان جولدريتش، نائب وزير الخارجية الأمريكية في مكتب شؤون الشرق الأدنى، مداخلته بالتأكيد على التزام الولايات المتحدة بتحقيق المحاسبة والعدالة في سوريا في الذكرى الـ 12 لانطلاق الحراك الشعبي كما قدم التعازي لكافة المتضررين من الزلزال الذي ضرب شمال غربي سوريا وجنوب تركيا في 6 شباط الماضي. وأكد السيد جولدريتش: "إن الولايات المتحدة تؤمن بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في سوريا إلا من خلال عملية سياسية تمثل إرادة جميع السوريين، حيث يجب أن تتضمن العملية العدالة والمساءلة، وهما أمران ضروريان لتأمين سلام مستدام."

وأضاف أن الولايات المتحدة "تدعم الملاحقات القضائية للمسؤولين عن الجرائم الفظيعة في سوريا والتي رأيناها في فرنسا وألمانيا والسويد بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية وقد حققنا تقدماً نحو التمكن من مقاضاة الجرائم في الولايات المتحدة مع توقيع الرئيس بايدن على قانون العدالة لضحايا جرائم الحرب" وأشار أن هذه الجهود هي تذكير بالسبل التي يمكن من خلالها تعزيز المساءلة على الرغم من التحديات المستمرة بما في ذلك العقوبات التي يستمر في وضعها حلفاء النظام السوري. واختتم مداخلته بالتأكيد على أن الولايات المتحدة "لن تطبع العلاقات مع نظام الأسد أو ترفع العقوبات عن سوريا إلى أن يتم إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو حل سياسي للصراع".



قال الدكتور محمد بن عبد العزيز الخليفي، مساعد وزير الخارجية القطري للشؤون الإقليمية، في مداخلته أنه قبل 12 عاماً خرج الشعب السوري بشجاعة وسلمية إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة والحرية، والكرامة والمساواة وهي حقوقهم المشروعة الأساسية. وأضاف أن دولة قطر تؤكد موقفها بأن "الحل الوحيد لهذه الأزمة هو الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254، بما يحفظ وحدة وسيادة سوريا ويحقق تطلعات الشعب من أجل الأمن والاستقرار" وأشار أن دولة قطر

ستواصل دعم جميع الجهود لمساعدة السوريين وضمان بقاء حقوقهم الأساسية المشروعة كأولوية للمجتمع الدولي. واختتم مداخلته بالقول "قطر تحث جميع شركائنا الدوليين على مواصلة دعمهم ومضاعفة جهودهم في المجالين الإنساني والسياسي، لأن البيئة العامة تواجه تعقيدات لا تخدم أولئك الأكثر تضرراً". وقد أصدرت الخارجية القطرية بياناً عن الفعالية.



استمرار ارتكاب الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وأشار أن "نحن نعلم أنه يتعين علينا المثابرة في جهودنا لمحاولة تحسين أوضاع الضحايا، وهذا يعني بجانب الدعم الإنساني المستمر أن مكافحة الإفلات من العقاب هي المفتاح وهذا هو السبب في أننا عملنا مع كندا لتحميل النظام السوري على وجه التحديد مسؤولية التعذيب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة للتعذيب وكل جهودنا لتحقيق العدالة لسوريا تحتاج إلى شيء واحد مشترك وهو أن نعكس إرادة وأصوات الضحايا والناجين" واختتم مداخلة بالتذكير أنه "بالنسبة لجميع السوريين المتضررين من فظائع الـ 12 عاماً الماضية، فقد طال انتظار المساءلة، نشجع الجميع على البقاء ملتزمين والسعي لتحقيق العدالة لأولئك الذين عانوا وما زالوا يعانون".

كما تضمّنت الفعالية مشاركة للسيدة لينيا أرفيدسون، من لجنة التحقيق الدولية في سوريا، تحدثت فيها عن أبرز مخرجات [تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير](#) الصادر في 13/ آذار/ 2023، وقالت السيدة أرفيدسون إن "هذا التقرير تمت صياغته قبل الزلازل الواقع في 6/ شباط/ 2023، لكن الشيء المدهش تماماً والشيء الوحيد الذي لا ينبغي نسيانه حقاً هو أن المناطق التي تأثرت بالزلازل بعد أسابيع قليلة كانت بالضبط هي المناطق التي رأينا فيها عشرات الهجمات التي أدت إلى قتل وإصابة المئات من المدنيين وألحقت أضراراً بالبنية التحتية المدنية في الأشهر التي سبقت الزلازل، ووفقاً لتحقيقاتنا، فإن هذه الهجمات تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وربما جرائم حرب من قبل جهات فاعلة مختلفة". وأشارت في مداخلتها إلى المعاناة والظروف القاسية التي يعيشها المهجرون قسرياً في المخيمات، كما أشارت إلى العديد من الانتهاكات بحق مهجرين قسرياً وللاجئين عند محاولتهم العودة إلى مناطقهم، وذكرت استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من انخفاض وتيرتها مقارنة بالأعوام السابقة واختتمت مداخلتها بالتأكيد على "أهمية إنشاء آلية بتفويض دولي لتنسيق وتوطيد التغيير فيما يتعلق بالمفقودين وإدراج الأشخاص المعرضين للاختفاء القسري، وهي فرصة مهمة لفعل شيء للعائلات السورية التي انتظرت وقتاً طويلاً لاتخاذ إجراء في هذه القضية".

وتحدثت السيدة سوسن أبو زين الدين، مديرة منظمة مدنية، في مداخلتها عن قضية نهب الممتلكات حيث أشارت إلى **“أن النظام السوري يتجاهل عند التعامل مع هذا الملف إلى حد كبير حقيقة أن نصف السكان نازحون وأن الملايين يعيشون في مناطق لا تخضع لسيطرة النظام وأن مئات الآلاف محتجزون وأن جميع هؤلاء السكان لا يملكون أي وسيلة للمطالبة بحقوق الملكية بسبب الطبيعة الأمنية لهذا الملف.”** وذكرت بعضاً من القوانين الجائرة التي فرضها النظام السوري المؤثرة على هذه القضية. واختتمت السيدة أبو زين الدين مداخلتها بالتأكيد على تقديرها للالتزام بدعم العملية السياسية في سبيل تحقيق العدالة والمحاسبة في جميع القضايا، وأنها تأمل أنه **“يمكن الاعتماد على التعاون لتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملموسة من شأنها تنفيذ انتقال سياسي في سوريا يتجاوز العملية السياسية المتوقفة.”**

كانت بعد ذلك كلمة السيد رائد صالح، مدير منظمة الدفاع المدني، وأكد فيها أن الشعب السوري مستمر بالصمود لـ 12 عاماً ومن حقه الحصول على حقوقه، ومن حق الضحايا الحصول على حقوقهم والوصول للعدالة وتحقيق المحاسبة. وتركزت مداخلة السيد صالح حول الصعوبات والتحديات التي تواجه الدفاع المدني في ظل الظروف القاسية التي ضاعفها الزلزال الذي وقع في شمال غرب سوريا في 6/ شباط/ 2023، والجهود المبذولة لحفظ حقوق الضحايا.

واختتم الأستاذ فضل عبد الغني الفعالية، حيث أكد أن التطبيع هو ضد المساءلة، وأن التطبيع يعني نجاح النظام السوري بالإفلات من العقاب، لأن النظام السوري ما زال يرتكب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، كما أكد على ذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير. وأشار إلى أن **“قطع العلاقات السياسية والاقتصادية وفرض عقوبات على النظام السوري هو بسبب الانتهاكات الفظيعة التي مارسها، وهذا ما ينص عليه القانون الدولي، المادة واحد، مشتركة من اتفاقيات جنيف، تنص بأنه يجب على الدول أن تحترم الاتفاقيات، وأن تضمن احترامها، وضمان الاحترام يكون بفرض عقوبات وإدانة الانتهاكات، وحماية المدنيين.”** وأضاف أن عدم فرض الأمم المتحدة أي شكل من أشكال العقوبات الاقتصادية أو العسكرية على النظام السوري على مدى سنوات أوصل رسالة خاطئة للشعب السوري وبسبب عدم رده النظام السوري من قبل الأمم المتحدة أو من قبل بقية دول العالم، فإن ذلك شجع النظام السوري على التوسع

في ارتكاب الانتهاكات. وأكد عبد الغني "يجب علينا أن نحذر الدول والشركات والأفراد التي تقوم بتطبيع العلاقات مع النظام السوري، يجب تحذيرها من أن هذا الفعل يشكل دعم للنظام السوري، دعماً سياسياً أو إعلامياً أو عسكرياً، وبالتالي فإن هذا يجعلها وفق القانون الدولي مساهمةً في الانتهاكات التي يمارسها النظام السوري بحق شعبه". وشدد أن المحاسبة يجب أن تطال داعمي النظام السوري، روسيا وإيران، حيث كان دعمهم السبب الرئيس في تمكن النظام السوري من رفض الانتقال السياسي والإفلات من العقاب. وأشار أنه "لم تفرض أية عقوبات دولية على روسيا إثر ممارساتها في سوريا، على غرار العقوبات التي فرضت عليها بسبب تدخلها الغير قانوني في أوكرانيا، هذا شجع روسيا على ارتكاب المئات من جرائم الحرب في سوريا، بما في ذلك مساعدة النظام السوري في استخدام سلاح الدمار الشامل الكيميائي، كما أثبت تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأخير تورط روسيا في هجوم دوما الكيميائي، نأمل أن تفرض عقوبات على روسيا وإيران بسبب دعمهم لنظام متورط بجرائم ضد الإنسانية." واختتم عبد الغني مداخلة بالقول إن "أطراف النزاع وفي مقدمتها النظام السوري المرتكب الأعظم للانتهاكات، تسببت بملايين الضحايا، وجميعهم ينتظر المحاسبة، ولا يوجد لدينا أي خيار سوى الاستمرار بتوثيق انتهاكات النظام السوري وبقيّة أطراف النزاع، وإدانتها، والضغط على حلفائه للتخلي عنه، والتأكيد على أنه طالما بقي النظام السوري الحالي في الحكم لن يكون هناك أي استقرار أو محاسبة".

حظي الحدث باهتمام وتغطية العديد من وسائل الإعلام والمواقع الصحفية، وبالإمكان حضور الحدث كاملاً عبر قناتنا على اليوتيوب على [الرابط التالي](#)، أو عبر صفحتنا على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عبر [الرابط التالي](#).



www.snhhr.org - info@snhr.org